

سنة ١٤٠٠

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

أصول المحاكمات الجزائية

في

الدعوى الجزائية . الدعوى المدنية . الادعاء العام
التحقيق والتحقيق . الادعاء على المتهم

الدكتور سليم عريضة

الدكتور عبد الله عبد العلي

الجزء الثاني

شرح قانون

اصول المحاكمات الجزائية:

الجزء الثاني

المحاكمة - الحكم - الطعن - التنفيذ
وردا الاعتبار

د. سليم ابراهيم حريفة

عبد الامير المكيلى
استاذ متفرس بجامعة بغداد

طبع الكتاب على نفقة جامعة بغداد

الباب الخامس

أنواع المحاكم الجزائية واختصاصاتها

جاء قانون التنظيم القضائي رقم (١٦٠) لسنة ١٩٧٩ في الباب الثاني منه على أنواع المحاكم واختصاصاتها وبين في المادة ١١ منه، بأن أنواع المحاكم كما يلي:

- ١- محكمة التمييز.
 - ٢- محكمة الاستئناف.
 - ٣- محكمة البداية.
 - ٤- المحاكم الإدارية. وقد تم إلغاء هذا النوع من المحاكم بموجب القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٨.
 - ٥- محاكم الأحوال الشخصية.
 - ٦- محاكم الجنليات.
 - ٧- محاكم الطلح (١).
 - ٨- محاكم الأوقاف.
 - ٩- محاكم العمل.
 - ١٠- محاكم التطبيق.
- ومن هذا يتبين لنا بأن المحاكم الجزائية هي نوع من أنواع المحاكم التي ينص عليها النظام القضائي في العراق وتودع في أن تدخل في تصنيف أنواع هذه المحاكم وفروعها أن تنهض في الكلام على مميزات نظام القضاء الجزائي في العراق.

(١- لما كانت المادة (١٥/ رابعا) من قانون التنظيم القضائي رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٩، قد قررت أن تدخل عبارة "محاكم الجنليات" محل عبارة "محاكم الجواز الكبرى" أينما ورد ذكرها في القوانين. ، وكذلك الطفرة (خامسا) من نفس المادة من القانون قد قررت بأن (تدخل عبارة "محاكمة الجنح" محل عبارة "محاكمة الجواز" أينما ورد ذكرها في القوانين) لهذا سوف لا أذكر هاتين المصطلحتين إلا على الوجه المبين في هاتين الفقرتين.

لمل تمهيد في مميزات النظام القضائي الجزائي في العراق.

يتميز نظام القضاء الجزائي العراقي بعدة مميزات (١) منها:

١- القضاء الجزائي نوع من انواع المحاكم:

ان اولى مميزات النظام القضائي العراقي هو ان المحاكم الجزائية . تعتبر نوعا من انواع المحاكم المتعددة بفكره النظام المصري ، الذي يقرر بان المحاكم في نظام القضاء تشكل من سبعة رئيسين ، مدنية وقضائية في الدعاوى المدنية ، وجزائية وقضائية في الدعاوى الجزائية .

٢- عدم تخصص القضاء الجزائي:

ومميز اخر في نظام القضاء العراقي هو انه كالقضاء المصري والفرنسي والانجليزي والامريكي واغلب قضاء البلدان العربية لم يعرف نظام (تخصص القضاء الجزائي " وضرورة استقلاله عن انواع المحاكم الاخرى . فالقاضي الذي يعين قد يجلس للنظر في قضايا البداعة والاحوال الشخصية يجلس بمفرده قاضي جنح ، او عضو في محكمة الجنائيات ، وقد قررت تلك المواد " ٢ ، ٢٦ ، ٢٣ و ٢٥ " من قانون التنظيم القضائي فاجازت تشكيل محاكم الجنائيات من ثلاثة قضاة برئاسة رئيس محكمة الاستئناف او احد نوابه للنظر في الدعاوى الجزائية المدنية لها ، وكذلك يجوز ان يكون كل قاضي محكمة بداعة عضوا في محكمة الجنائيات ، ويكون قاضي محكمة البداعة قاضي لمحكمة الجنح في مناطقه ان لم يعين قاضي مختص فيها ، وكذلك الحال في قضاة التحقيق حيث يعين لهذه الوظيفة اي قاضي من المنطقة الاستئنافية ، وقد يمار الى ترك التحقيق بيد قاضي البداعة في القضاء ، ان لم يعين قاضي تحقيق خاص .

(١) اننا لا نبرز هذه المميزات ، باعتبارها مجالا لتفصيل النظام القضائي في العراق على الانظمة القضائية الاخرى العربية والاجنبية . وانما نقصد بها ابراز جوانب منه حتى وان كانت متقدمة .

وعلى ذلك فليس هناك قاضي مختص بالقضايا الجنائية كما تستلزمه
المدرسة الإيطالية الوضعية، والتي أوجت عدم حوز النظر في القضايا
الجنائية إلا من تخصص فيها. له الأعلام الكافي " بطل النفس الجنائي"
والقضاي " وألطب العدلي" والتحقيق الجنائي العلمي والعمل "وعلم
الأحرام بالإضافة الى تعمقه الواسع في القانون الجنائي بكل فروع.

ان عدم تخصيص القانون قضاة للدعوى الجنائية لايعني ان ليس هناك
قضاة قد اختصوا بالممارسة والخبرة في القضايا الجنائية في بلادنا. لان
القاضي الذي يشغل في التحقيق ، وفي المحاكم الجنائية ، وعضوية محاكم
الجنابات مدة طويلة ، قد تؤدي به هذه الممارسة وكثرة العمل فيها، الى
التخصص من الناحية الواقعية، مما يجعله يميل الى عدم الفعل في الدعوى
الحقوقية وغيرها، ويغفل ان يتدرج في نشر القضايا الجنائية حتى يصل الى
عضوية الهيئات التي تشكل في محكمة التمييز، كالهيئة العامة او الهيئة
الجنائية .

وكذلك فان تنظيم المحاكم كمحاكم التحقيق والجنح ومحاكم الجنابات
وتنسيق العمل فيها، وفصلها، من حيث الواضات والصلاحيات ومواعيد العمل،
وكيفية ، وجهة الاعتراض على القرارات والاحكام الصادرة ، تجعل منها
هيئات شبه مستقلة عن المحاكم الاخرى، ولو انها مرتبطة بالمنطق
الاستثنائية مع باقي المحاكم.

هذا وقد اومت مؤتمرات مكافحة الجريمة المنعقدة في عدة مناسبات
واماكن مختلفة في العالم بضرورة العمل على تخصيص قضاة جنائيين.
وكمثال على ذلك ، فقد اومت الطقة الثانية لمكافحة الجريمة التي
عقدت في القاهرة سنة ١٩٦٢ بضرورة تخصص القاضي الجنائي بعد مرور
اربع سنوات من تاريخ تعيينه في منصبه. وقد ذكر قاسون اصلاح النظام
القانوني وجوب "العمل على تحقيق مبدأ التخصص في القضاء " وذلك عندما
تعرض الى الجهاز العدلي والى اهميته في تطبيق القوانين وتحقيق العدل

(٢) راجع ما يتعلق بالجهاز العدلي ، قانون اصلاح النظام القضائي رقم
(٢٥٥) لسنة ١٩٧٧ ، ص ٦٧ وما يليها.

وقد قبل نظامنا القضائي وبصورة حثيثة نظام التخصص في المحاكمة وذلك عندما شرع قانون الأحداث ، وأوجب عدم جواز محاكمة الحدث وهو من أتم التاسعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة ، إلا أمام قاضي له خبرة بمحاكمة الأحداث ومنخصص فيها . وباشتراك المحكميين وهم جماعة من الموظفين المختصين في علم التربية وعلم النفس القضائي ، ولا يقل عددهم عن اثنين ، من الرجال أو النساء ، وأجار كذلك ضرورة إشراك مكتب الخدمة الاجتماعية عند التحقيق مع الحدث ، وأوجب على قاضي التحقيق طلب إجراء الحبس الإصماعي من قبل مراقب الطوك . وضرورة حضور النائب الاجتماعي من المحاكمة ، مع وجوب تقديمه لتقرير مفصل بما يرى اتخاذه مع الحدث ، وإجراءات أخرى . افتتحتها طبيعة التخصص في محاكمة الأحداث ، نتكلم عنها في صحتها .

٢- عدم تقسيم المحاكم حسب تقسيم الجرائم الاعتيادي:

والمعز الثالث في النظام القضائي العراقي هو انه ، حينما صنف المحاكم فإنه لم يأخذ بالتقسيم التقليدي للجرائم ، وبشكل المحاكم تبعاً لها من ناحية طورتها ، كمحاكمة المخالفات لجرائم المخالفات ومحاكم الجرح للمصح كما فعل القانون الفرنسي والمصري والسوري وغيرها من القوانين .

أما الحنايات فقد جمص القانون الفرنسي والمصري والسوري وغيرها من القوانين الأخرى كالليبي ، محاكم لها تشكل من ثلاثة قضاة في أغلب الأحيان ، وقاض منفرد هو المستشار القرد في القانون المصري بالإضافة إلى

(١) راجع في النظام القضائي الفرنسي ، رينه كارو ، ترجمة فاضل الخوري من ٢٢٥ وما بعدها . وعن النظام القضائي في الولايات المتحدة ، راجع كتاب كارول مورلاند ، ترجمة الدكتور بسبب شنب . وعن القضاء في الاتحاد السوفيتي راجع كتاب شنين ، والنظام السوري ، عبد الوهاب صومد ، والقانون المصري ، رؤوف عبيد من ٢٥٨ . وقانون رعاية الأحداث رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٢ .

٥٠ . محكمة الجنائيات للنظر في جرائم الجنائيات وبعض الجناح التي يراد النظر فيها من قبل محاكم الجنائيات خصوصاً أن كانت متلازمة مع الجنائية ، أو كانت من الجناح التي تتم بواسطة النشر . وعلى ذلك فإن النظام القضائي العراقي الحالي ، الذي أوجد ثلاثة أنواع من المحاكم الجزائية ، قد خالف ما تكرناه من تقسيم المحاكم تبعاً لتقسيم الجرائم بل أن أوجد نظاماً خط في اعتماد المحاكم بين التقسيم التقليدي للجرائم والفرد كل محكمة لنوع معين من الجرائم .

٤- الجمع بين القاضي الفردي وهيئة القضاة

أن القانون العراقي قد أخذ بفكرة " القاضي المنفرد " للنظر في جرائم المخالفات والجناح ، والعقوبات التي يصفها تقتصر على الحبس البسيط والحبس البسيط والغرامة كعقوبات أصلية ، والعقوبات الفرعية والتعويض والرد . وأخذ بطريقة " هيئة قضاء " على أن لا يقل عددهم من ثلاثة لمختار في الجنائيات ^(١) وتكون العقوبات للجرائم التي تنظرها ، هي الإعدام أو السجن المؤبد ، وسجن المؤقت والحبس والعقوبات الفرعية والتعويض والرد . وبذلك خرج المشرع عن فكرة حصر القضاء كلياً بيد القاضي المنفرد التي أخذت بها الشريعة الإسلامية ، وكذلك انكسرت فقد سارت على جولن محاكمة الجنائيات المعاقب عليها بالإعدام من قبل قاضي واحد . أما القانون الفرنسي فقد نص على ضرورة تشكيل هيئة قضاء للنظر في الجنائيات والجناح ، وقاضي واحد للنظر في قضايا المخالفات كما هو الحال في محكمة الشرطة البسيطة والقانون المصري قد أخذ بنظام مختلط كذلك ، ففي المحاكم الجزائية يجلس

١١٠ . راجع المادة (٤٢) من قانون معاشية المتأمرين ومفسدي نظام الحكم رقم (٧) لسنة ١٩٥٨ المعدل . والذي تشكل محكمة الثورة في الوقت الحاضر بموجبه من (٢) أعضاء بضمنهم الرئيس ، وكانت المحكمة العسكرية العليا الخاصة تشكل من (٥) أعضاء بضمنهم الرئيس . راجع كذلك المادة (١٠) المعدلة من قانون السلامة الوطنية والتي نص المشرع فيها على تشكيل محاكم أمن الدولة ومحكمة تمييز أمن الدولة ، وأوجب تشكيل الأولى من رئيس وعضوين ، وتشكيل الثانية من خمسة أعضاء بضمنهم رئيس لها .

قاضي واحد ، وفي بعض الجنائيات ينظرها المستشار الفردي ، وباقي الجنائيات تنظرها هيئة قضاة كمحكمة جنائيات . والقانون السوري والليبي قد اخذا بفكرة " هيئة قضاة " في الجنائيات وبعض الجناح المرتبطة بها ، وقاضي منفرد في القسم الاخر من الجناح والمخالفات .

تقييم مبدأ القاضي المنفرد أو هيئة القضاة :

ينفذ مناصرو فكرة القاضي المنفرد طريقة " هيئة القضاة " في أن الهيئة تكلف نفقات كثيرة وتشكلات واسعة ، واختيار الأفراد للقضاء أحسن من ناحية النوع واقل من ناحية العدد ، وانتخاب خبرة القضاة لإدارة العدالة . وكذلك فإن القضاة ان عقدوا جلساتهم بشكل هيئات فإن الاخطاء قد لا يابهون لها باعتبار ان المسؤولية في هذه الاخطاء لا تقع على فرد معين منهم ، حتى ولا على من يتراش تلك الهيئة . باعتباره تقدم الاعضاء ، واكثرهم خبرة وسلطة . وقد يمار الى اخذ رأي العضو الذي يتمكن من فرض شخصيته على الآخرين ، كراي اصب ، ولا يلتفت للآخرين ، وإن كان رأيهم أدق من ناحية تحديد النصوص القانونية وثبوت الوقائع . والاجراءات قد تطول وتتعدد للمداولات وكثرة الاسئلة والآراء في حالة وجود الهيئة . وكذلك غياب احد الاعضاء ولا سبب كثيرة قد يعطل العمل في هيئة المحكمة وينتج تاخير . في حسم الدعاوي وخصوصا في القضايا كثيرة النقاش والاختلاف في الأدلة والتكيف القانوني . كما ان من مزايا القاضي الفردي استقلاله عن الآخرين حيث ينفرد بالرأي في حكمه ، فيصن لبرازه ويمكن الآخرين من القول به ، ويدفع بذلك ملحد تنفذ به قراراته واحكامه من نقد او تضلله او ضعف في الفكرة . يضاف الى كل ذلك ، مسؤوليته امام الرأي العام القانوني والقضائي وامام المجتمع . والسرعة قد تسمح للقاضي المنفرد في حالة عدم وجود المعارض وعدم المداولة ، انجاز القضايا وعدم التاخير فيها . وكما ذكرنا فإن اختيار العدد المناسب للقضاء من القضاة المنفردين واحتمال عدم الخطأ في الاحكام من قبلهم قد يجعل للقضاء احتراماً كبيراً ومنزلة للقضاء في حقوق الناس واموالهم واعراضهم وحياتهم كذلك .

ويُرد أصحاب صند " هيئة القضاء " على ذلك بأن القاضى المنفرد قد يتجهب القضاء خشية الرأى العام العاطفى، وان استشارة عدد من القضاة في هيئة واحدة، خير من الانفراد برأى واحد قد يكون جانب الصلابة اكبر من جانب الصواب، والذي قد يظهر في قرارات الهيئة . الامر الذي يؤدي الى القول بان الجمع بين النظامين " القاضي المنفرد " و " الهيئة " ينحصر الهيئة للجرائم الخطيرة وخصوصا في حالات الاعداء والسجن المؤبد او المؤقت او في محاكم الاحداث حيث يجمع بين القاضي المنحصر في مشاكل الاحداث وعلماء النفس والاحرام والاختصاص في التحقيق، هو ضرر ما يحكر عمله في المحاكم الجرائمة .

وهذا ما فعله المشرع العراقي وما يزال عليه حتى اليوم حيث اوجب الهيئة في محاكم الجنائيات، في قانون الاموال الجرائمة القديم والسائد والفوائس الاستثنائية ، وقانون الاحداث ^(١) . وسرك السجرائم الاخرى ونفوسها النجس او اغرامه الى قضاة مفردين ^(٢).

٥- تحويل سلطة القضاء الجنائي لغير القضاة:

ومن معالم نظامنا القضائي البارزة جواز انطقة اصدار بعض الاحكام من غير رجال القضاء ، اي من غير القضاة الممتهنين . وذلك بتحويل رجال الادلية ، كالمحافظين والقائمقاميين ومدراء النواحي وغيرهم من الموظفين، صلاحية قاضي جزاء بقرار يصدر من مجلس قيادة الثورة او بقرار يصدر من وزير العدل . بناء على اقتراح من الوزير المختص لممارسة السلطات الجرائمة المنصوص عليها في الفوائس الخاصة المتعددة ^(٣) (م ١٣٧) من الاصول

(١) - نص المادة (٥٤) من قانون رعاية الاحداث النافذ والمادة (٢٢) من قانون التنظيم القضائي.

(٢) - راجع نص المادة (٢١) من قانون التنظيم القضائي الحالي.

(٣) - والمادة (١٤٥) وما قبلها ومواد اخرى غيرها وردت في قانون اصول المحاكمات الجرائمة البغدادي الملغى.

١- جواز الجمع بين مختلف المصالحات القضائية :

وامر اخر قد يفسر مبيرا للطاد القضائي العراقي في تشكيل المحاكم الجزائية ، وهو جواز جمع القاض في سنة - وبعض الوقت - وبمحكم الصلوة وعدم وجود من يقوم بالتواحيات الاخرى - من عدة سلطات يجب عدم الجمع بينها لمخالفة تلك للقواعد الاجراءات الصائبة ، وتحريم الجمع بينها في اغلب القوانين كالقانون المصري ، والفرنسي ، والسوري واللباني واغلب قوانين البلاد العربية والاصنية في الوقت الحاضر . عدا انظرنا انها تقبله وفي بعض الحالات الخاصة . فالقانون العراقي قد اجاز الجمع في الوقت الحاضر بين سلطة التحقيق والحكم وحيث ان الطعن في الاحكام والقرارات ، بيمينما كان من اللازم منع الجمع من المصالحات المختلفة والمتناقضة احيانا واعتبار جمعها امر يوجب المطلاق ، وعدم الاعداد بذلك الاجراء بل وعدم

٢- اصدار مجلس قيادة الثورة العديد من القوانين والقرارات التي حولت بعض الموظفين الاداريين ومنهم بعض القضاة وسط الشرطة ملاحية الحكم بالغرامة او حجر بعض الأشخاص او المركبات في مخالقات المرور . وكذلك حول امين العاصمة ومدراء الملاحيات توقيع عقوبة الغرامة في القضايا ذات العلاقة بواجباتهم . راجع القرار رقم (١٩٦٩/٤٤٤) وقانون رقم (١٩٨٠) لسنة ١٩٨٠ ، وقرار (١٩٨٠/١١٢٨) . وقرار (١٩٨٥/٥١٥) الخاص برجال الإدارة . يضاف الى ذلك القرار (١٩٨٥/١٢٤٤) الذي حول المدير العام للجهاز المركزي لتسجيل الشركات ملاحية قاضي صلح في دعاوى مخالفة قانون الشركات . راجع كذلك شرح قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي الجزء الاول للمرحوم عبد الرحمن خضر من (٢٩-٢١) . وشرح الاصول الجزائية للمرحوم عبد الحطيل مرتو من (٥-٢٥) . وفي القانون السوري راجع المرحوم الدكتور مصطفى فاضل من (٢٩٥-٢٦١) . وراجع شروح قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي والقانون الحالي للاستاذ عبد الأمير الحكيلي من (٩-١٢) من طبعة جامعة بغداد لسنة ١٩٧٧ ، الجزء الثاني .

ولما كانت المحاكم الجرائمة متعددة ومشعبة المصروف والاحكام ومداخلة في بعض الاحتمالات ، لذا كان من الضروري شرحها تفصيلا وافيا حتى يسهل في بعض الاول عن المحاكم الجرائمة الاستثنائية والعادية وفي الفصل الثاني سنبين عن موضوع الاحتصاص في الدعوى الجرائمة وبطلانها من محكمة الى اخرى وشروط ذلك وفي الفصل الثالث موضوع عدم جواز التقاضي وسبقه .

(١) راجع عن الفقرة (د) من المادته (١٢٤) من اصول الجرائمة الحالي ، وكيف اضاف المشرع لقاضي التحقيق وهو قاضي الاجراءات الجرائمة ان يفعل فوراً في جرائم المخالفات ، بشروط محددة ، وذلك بقانون التعديل السابع لقانون اصول المحاكمات الجرائمة رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٠ . وعن الفقرة (د) هو مايلي : "استثناء من احكام الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة ، على قاضي التحقيق ان يفعل فوراً في جرائم المخالفات التي لم يقع فيها طلب بالتهوين او ببرد المال . دون ان يتخذ قراراً بأحالتها على محكمة الصبح ، ولا ينفذ الحكم الصادر بالحبس ، الا بعد اكتسابه الدرجة المقصودة .

من الدستور الهدف المباشر حاليا وفي العمل الخامس منه ، يجب لبعض الأحكام التي تكفل استقلال القضاء ، وكيفية تربية القضاة أنفسهم ودرجاتهم ، وتعيين اختصاصها ، وضرورة علنية المحاكمات مع جوار سرية عند الضرورة ، إلى غير ذلك من أحكام تخص القضاء ، وتعيينهم وبغلبهم ، بمصايفهم بموجب أحكام القانون.

وبما كانت الدساتير المؤقتة الصادرة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لم تمنح بستر سريع جوار أحداث محاكم استثنائية ، وبميرات قد يحولها ضرورات الأمن والمصلحة العامة ، فقد أصدر المشرع قانون رقم (٧) لسنة ١٩٥٨ المعدل بمقتضى مرسوم ومفوضي نظام الحكم وبموضه شكل (محاكمة لثورة) في الوقت الحاضر وهي من المحاكم الاستثنائية. وكذلك أصدر المشرع قانون بمقتضى مرسوم رقم (٤) لسنة ١٩٦٥ وبمقتضاه ، وبموضه شكل محاكم أمن الدولة ومحاكمة بتعيين أمن الدولة ، وهما من المحاكم الاستثنائية أيضا. ومعظمه في الوقت الحاضر ، يجب إنهاء حالة العوارض ، وكذلك من هناك فوسن معدة ، محور تشكيل محاكم لبعض الجرائم ، أو لمحاكمة بعض عوطف من الموظفين كالمحاكم العسكرية لبعض اصناف قوات الأمن الداخلي (*) وغيرها

(*) راجع قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٠/١٢٥٢ حول تشكيل محكمة في عهد خاصة لمحاكمة منتمين مديرية الأمن العامة.

وراجع الدكتور محمد فاضل ، والدكتور عبد الوهاب حمود في شرحها للأصول الجرائمة السوري ، وكيف أن الدستور السوري قد ألقى المحاكم الجرائمة الاستثنائية حمود ص ٢٢٤ - طبعة سنة ١٩٥٢. والمرمفاوي: شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجرائمة ص ٢٥٧ في التفريق بين المحاكم العادية والعسكرية ، لتأريخ كذلك وبين المحاكم العسكرية - كمحاكم استثنائية والمحاكم العسكرية المختصة بمحاكمة أفراد القوات العسكرية.

من محاكم الحرائية العادية فقد من قانون الامون الجزائية على
نواعها ودرجاتها وكيفية تشكيلها ، ومكان انعقادها وملاحياتها والاعراض
عليها ، هذه النصوص التي عدلت بالاحكام التي جاء بها قانون تنظيم
بعضها المحدث.

المبحث الأول

١

انواع المحاكم الجزائية الاستثنائية في التشريع العراقي

مقدمة

من سارج المحاكم الاستثنائية في العراق لا يرجع الى امره تسمية ،
واما اسباب في عملها - وعلى فترات متقطعة بعد ذلك - حين اعلمت
لاداره اعرفه في لواء الدواوين بالارادة الملكية رقم (٦٩) بتاريخ ١١
مايس ١٩٦٥

وقد دامت المجالس العرفية على حالها^(١) ، حيث يكون الاعنية فيها من
اعسكريين عند تشكيلها وبقيت حتى ٦ شباط سنة ١٩٦٥ حينما صدر قانون
للامانة الوطنية رقم (٤) لسنة ١٩٦٥ وبموجب المادة (٢٠) منه تم الغاء
مرسوم الادارة العرفية وتعديلاته وميونه .

ان لنا عودة الى موضوع قانون العلامة الوطنية - المعطل في اسوأ
الحاضر ، ومحاكم امن الدولة الملغاة مؤقثا - والمشكلة بموجب بعض القوانين
المنكورة . حينما يتكلم عنها كنوع من المحاكم الاستثنائية - في اسوأ
الحاضر ، ومحاكم امن الدولة الملغاة مؤقثا - والمشكلة بموجب بعض القوانين
المنكورة . حينما يتكلم عنها كنوع من المحاكم الاستثنائية في الوقت الحاضر ،

١- راجع البحث القيم في موضوع (الاحكام العرفية) الذي اصدره الأستاذ
حسين جميل سنة ١٩٥٢ .

سيكون ذلك بعد الكلام عن محكمة الثورة حيث اما سبداً بها باعتبارها
 دم محكمة استثنائية جرائية في الوقت الحاضر، لانها شكلت بالقانون رقم
 (٧) لسنة ١٩٥٨، وبعد الانهاء من الكلام على محكمة الثورة، ومحاكم امن
 الدولة، وستكلم ولو بصورة موجزة جدا عن بعض المحاكم الخاصة المؤقتة او
 الدائمة، كنموذج ثالث للمحاكم الاستثنائية.

(١)

محكمة الثورة

ان محكمة الثورة الحالية كانت قد الفت لأول مرة باسمها القديم -
 المحكمة العسكرية العليا الخاصة - بموجب قانون معاقبة المتآمرين على
 سلامة الوطن ومفندي نظام الحكم رقم (٧) لسنة ١٩٥٨ ونص في هذا القانون
 على حرائم جديدة ادخلت فيها لغرض المعاقبة عنها امام المحكمة
 المذكورة (م/١-٢) من القانون المذكور. وقد ادخلت تعديلات كثيرة في
 القانون، منها:

من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ والقاضي بها
 يلي:

"تعديلا لاحكام المادة التاسعة من قانون معاقبة المتآمرين على سلامة
 الوطن ومفندي نظام الحكم رقم (٧) لسنة ١٩٥٨ (لرئيس الجمهورية او من
 يحوله ليكلف اجراءات التحقيق او المعاملة مؤقتا او نهائيا في جميع
 ادواره التحقيق او المعاملة).

وقد نص هذا القانون على عقوبات تبعية في المادة الخامسة منه وقد
 لوجب القانون على المحكمة ومبايزال قبول وكلاء للدفاع من المتهمين في
 المعاملة الطنية او العرية. ولوجب عليها كذلك ان توكل محاميا عن المتهم
 الذي لا يحضر من يدافع عنه.

وقد منع القانون قبول وكيل عن المتهم الذي يحاكم غيابيا مع الاشارة
 الى ان قانون اصول المعاملات الجرائية لم يفر الى هذا السع وانه اجل
 قبول المصني حتى في المعاملات الضيائية السموات (١٤٤، ١٤٨، ١٤٩)
 منه وقد ادخلت المعاملة الضيائية حد عدم تيمر القبض على المتهم او
 كان قد فر بعد القبض عليه.

وقد أدخلت تعديلات على هذا القانون وعليه فإن محكمة الثورة في الوقت الحاضر بشكل موحّد قانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٩ من رئيس ومجلس بالقرّار من رئيس الوزراء يعارضهم من بين موظفي التوليد العسكريين وعسكريين ولرئيس الوزراء يحكيان المنحدر من العسكريين وحدهم . وبعد تعيين هيئة المحكمة وممثلي الادعاء فيها بمرسوم جمهوري .

بعد اختتت محكمة الثورة في الوقت الحاضر هي الجرائم المصنوع عليها في هذا القانون ومنها جرائم التآمر على سلامة الوطن، وكذلك جرائم افساد نظام الحكم التي وردت في المادتين (١ و ٢) من قانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ وضيف الى ذلك من بطرّها وقطعها في جميع الجرائم الماسة بأمن الدولة لدخلي والت في المصنوع عليها في قانون العقوبات، وكذلك لجرائم المصنوع عليها في قانون معاقبة المنتمين رقم ٦، لسنة ١٩٧١ . وبما كان خصم محكمة الثورة قد خسر بقرارات مطر قيادة الثورة المتخذة والى وموضعا ، اصعب او صحت بعد التزم من الخصم المحكمة المذكورة لذا نحن في ادعاء من سطر على اعضاء محكمة الثورة في الوقت الحاضر (١)

١- قرارات مطر قيادة الثورة التي حثت اعضاءها ، هي القرار رقم (١٠٦٦) والمؤرخ في ١٩٧٨/٨/١ ، والقرارات رقم ١٣٠٢١ و ١٤٠٤ في ١٩٧٨/٩/٢٠ و ١٩٧٨/١٠/٢٢ ، وكذلك القرار رقم (٥٦٥) في ١٩٧٩/٥/٧ والقرار (١٣٥٨) في ١٩٨٠/١٠/٢٢ والقرار (٢٥٦) في ١٩٨١/٧/١١ وفيه على اعضاء المحكمة كما عتلت في القرارات المذكورة .

اولا- نحن محكمة الثورة في النظر والعمل في الجرائم الآتية

١- الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي والخارجي المصنوع عليها في المواد من (١٥٦) الى (٢٢٢) من قانون العقوبات .
٢- لجرائم المصنوع عليها في قانون معاقبة عملاء المخابرات الاصلية رقم (١٤١) لسنة ١٩٧٤ المعدل .

٢- الجرائم الواقعة على السلطة العامة المصنوع عليها في المواد من (٢٢٣) الى (٢٢٦) من قانون العقوبات .

٤- الجرائم المصنوع عليها في معاقبة الوصل غير المشروعة رقم (٨) لسنة ١٩٧٦ .

ويطبق قانون اصول المحاكمات الجزائية على الاحكامات والمحاكمات امام محكمة الثورة، بشرط ان لا يتعارض نصوص قانون اصول المحاكمات الجزائية مع الاحكام الخاصة والتي وردت بهن صريح في قانون معاقبة المتآمرين وتعديلاته حيث ان نصوص القانون الاخير هي التي يجب ان تتبع، وكذلك فان الاحكام العامة المنصوص عليها في قانون العقوبات يجب ان تطبق الا

٥- جرائم الرشوة المنصوص عليها في المواد من (٢٠٧) الى (٢١٤) من قانون العقوبات.

٦- جرائم الاختلاس المنصوص عليها في المواد (٢١٥، ٢١٦، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠) من قانون العقوبات.

٧- الجرائم الخاصة بالاقتصاد القومي والمخاطرة المنصوص عليها في المواد من (١١) الى (١٣) من قانون تنظيم المخاطرة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٠ المعدل.

٨- جرائم المضاربات المنصوص عليها في المادة (١٤) من قانون المضاربات رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٥ المعدل.

٩- جرائم الاسلحة المنصوص عليها في الفقرات (١-٢-٤) من المادة (٤٩). والمادة (٣٠) من قانون الاسلحة رقم (١٥١) لسنة ١٩٦٨ المعدل، وكذلك الجرائم المنصوص عليها في قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٨٠٧) والمؤرخ في ١٩٧٥/٢/٢٩.

١٠- أية جريمة أخرى ينص عليها القانون، او يقرر رئيس الجمهورية احالتها الى محكمة الثورة

ثانيا- يمل هذا القرار محل قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٠١٦) والمؤرخ في ١٩٧٨/٨/١.

ثالثا- تعاد جميع الاموال المحالفة على محكمة الثورة غير المشمولة بالفقرة (اولا) من هذا القرار، الى دائرة شؤون قانون السلامة الوطنية، لا يداعها الى المحاكم المختصة السر والفعل فيها، وفق الاموال، عدا التخصيصات المعالة على محكمة الثورة، وفق الفقرة (١٤) من قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٠١٦) في ١٩٧٨/٨/١.

رابعا- لا يمل بأي نص قانوني يتعارض مع احكام هذا القرار.



دا بعرض مع بعض في فصول معاقبة الممارسين وتعديلاته بعضى نظرات من بعضى به الاحكام العامة في قانون العقوبات (المادة ١) المعدلة من انقبوس).

ان المحاكمات في محكمة الثورة عظمى ووجاهية مستحق حصول المتهم وبكر القسوس اجاز المحاكمة العيانية بشروط.

والمحاكمات العيانية تجري بتعليق ورقة التكليف بالحضور على محضر اقامه لمتهم وبشرها كذلك في احدى الصحف المطبوعة ، وقد يصر الى نشر صور المتهمين ان امكن ذلك. ويداع طلبات التكليف بالحضور للمحاكمة امام محكمة الثورة بواسطة الاداعة . وقد اثار القسوس بعد مرور ثلاثين يوما، اجراء لمحاكمة العيانية واحدا من القرار بذلك. مع وجوب نشره في الصحف ومو سطه الاداعة بالاصح الى مرور قسطين نسخة على مثل اقامه استمحاكوم

عليه وللمحكوم عليه عسائنا ان حضر أو ألقى القبض عليه خلال مدة سنة اشهر من تاريخ اعلان صدور الحكم ، او من تاريخ تكليفه بالحضور، لحق باعادته محاكمته مجددا مع حوار ربطه بكفالة ان كاتب المصوم القسوسه تجوز اطلاق سراحه بكفالة او بوقفه حتى انتهاء المحاكمة على ان يحاكم حسب الاصول المعادة والمصوص عليها بقانون معاقبة الممارسين المصدق والاصول الحرائقة .

ولهذه المحكمة (محكمة الثورة) مطلق الحرية في ان تصدر احكام استعاضة للواقعة التي مثبت بعد اعادته المحاكمة مجددا ، ولها الامر على قراره السابق بالبحرزم ، او بتدليله بحكم جديد آخر، او العزوة وببركة المتهم اوان تقوم بتأييد العقوبة او بتعديلها او بحكمها او تلخيصها حسب ظروف الواقعة المسندة عليه.

وفي حالة عدم وجود نفس المحكمة التي اصدرت الحكم العياني مسجور

خاصا- يبقى قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٢٠٢ و ١٤٠٤) في ١٩٧٨/٥/٢٠ و ١٩٧٨/١٠/٢٢ ساري المفعول بعد مفاد هذا القرار. مانصا- مفاد هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

تشكيل هيئة أخرى لاعادة المحاكمة، والإفان نفس المحكمة من . وبهيئتها السابقة لاعادة المحاكمة . وقد اجار القاسون لدوي الطلالة عند وفاة المحكوم عليه عيسىيا خلال مدة السد اشهر المذكورة سابقا، الاعراض على قرار الحكم لعابسي . وعلى المحكمة ان تعيد المحاكمة ونحكم بما هو موافق للقاسون على الطلبات التي قدمت من ورثة المحكوم عليه عيسىيا، وبعد نهاية الستة اشهر فان الحكم العباسي يكتسب الدرجة القطعية اذا لم يحضر المحكوم عليه او لم يلق القبض عليه .

ان احكام محكمة الثورة وقراراتها تصدر بصورة قطعية ولا طعن فيها، بعكس الحال في التمييز الوجوبي، او الجوازي لاحكام وقرارات محاكم أمن الدولة التي تشكل بموجب قانون السلامة الوطنية والمبطلت في السوفت الحاضر، حيث كانت احكامها وقراراتها تصدر امام محكمة تمييز أمن الدولة .

ان الاحكام التي تصدرها محكمة الثورة تبطل فور صدورها عدا احكام الاعدام فاما لا تبطل الا بعد التصديق من السيد رئيس الجمهورية المامة (٥٨/٥) من المرسوم المؤقت الحالي .

وبموجب الفقرة (٢) من المادة (١٥) للمعلقة من قانون مضافة الخمسين على سلامة الوطن ومطسدي نظام الحكم . فقد من على سلطه السيد رئيس الجمهورية في إلغاء الحكم الصادر من محكمة الثورة في اي دعوى كانت واعلمة القضية الى المحكمة لاجراء المحاكمة مجددا وقد ورد ذلك بالقاسون رقم (٦) لسنة ١٩٥٨ المعتبر بالوقائع العراقية عدد (٢٠٢٠) في ١٩٨١/٥/٢٨

(٢)

محاكم أمن الدولة

ومن المحاكم الجرائية الاستثنائية التي جاء بها المشرع العراقي^(١) هي محاكم أمن الدولة ومحكمة تمييز أمن الدولة ، حيث من

(١)، راجع للقرار بالقاسون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ورقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ ، من حالة الطوارئ ، وبعض التعامير الحقة باسم الدولة ، في جمهورية

مرسوم انضمام الوظيف رقم (٤) لسنة ١٩٦٥ وسعدلائه على مشكوماتها
بعضائها، واعضاءات المحاكم امامها. ومحاكمة العهد العثماني وحوادثها
والاعراض على ذلك. وسيمكلم الان يتري من الاستمرارية من هذا النوع من
المحاكم، التي سوف العمل بالقانون الذي ينظمها، كمنهجية لانتها
الطوارئ، بالمرسوم الجمهوري رقم (٥٩٥) في ٢٤ تشرين الاول ١٩٦٥

١- تشكيل المحكمة :

تشكلت محكمة أمن الدولة بموجب آخر تعديل للقانون صدر برقم (١٢١)
لسنة ١٩٦٩، من رئيس وعمومين بالمفراج رئيس الوزراء، بشارهم من بين
موظفي الدولة عسكريين ومدنيين وبحور عند الاسماء بتشكيل المحكمة من
العسكريين فقط. ويتم تشكيل وتعيين اعضاء هذه المحكمة وبموجب دئره
اصنافها ومكان انعقادها بمرسوم جمهوري صدر بعد موافقة مجلس
النور. وكذلك فيما يتعلق باشاء اكثر من محكمة واحدة في منطقة واحدة
او عدة مناطق فان لمطرح الوزراء ان يقرر ذلك. كما يمكن بموجب القانون
اشاء محكمة امن دولة واحدة تكون اقسامها شاملا لجميع اقسام القضاء،
او ان يحدد منطقة او مناطق من التي تشملها مرسوم حالة الطوارئ عند
اعلانها. ولا تتعد المحكمة الا في حالة الطوارئ. وحالة الطوارئ لا تشمل
الا اصحاب وزعماء على سبيل الحمر، في القانون. وحالة الطوارئ يكون
اعلانها والاشاء منها بمرسوم جمهوري يصدر بعد قرار مجلس النور
وموافقة اعضا من القانون قد اوجب ضرورة بيان اصناف اعلان حالة الطوارئ
وبموجب منطقة حالة الطوارئ، ولا مانع من ان يكون منطقة حالة الطوارئ
شاملة لجميع اقسام العراق، كما ويجب اعلان تاريخ امداء حالة الطوارئ
بموجب المرسوم الجمهوري.

٢- اختصاصات محاكم امن الدولة :

تختص محاكم امن الدولة بالنظر والفعل في الجرائم التي تنفي عليها
لوائح رئيس الوزراء او من يحواله وكذلك مايرد في البلاغات والتجسس

من العربية المستورة على صفحة (٧٧٥) وما يليها من كتاب الدكتور احمد
محمد لبراهيم في قانون الاحراءات الجنائي العمري، طبعه ١٩٦٥

١- بقرارات التي تصدرها من جرائع (١)
وكسب قدر العقرة - تاسا من المادة التاسعة المعدلة خاصي نصيب
على ن محكمة أمن الدولة يحسن كذلك محاكمته من يربك انه حريصه

(د) نص المادة (٤) المعدلة من قانون السلامة الوطنية والمادة المعدلة منه ;
(رئيس الوزراء ان يمارس في المنطقة والمناطق التي شملها اعلان حالة
طوارئ بسطت الناله وذلك من العهد باحكام قانون اصول المحاكمات
لجرتية -

١- فرض قيود على حرية الأشخاص في الأسفار والمرور والبحر في الأماكن
معيه او في اوقات معينه.

٢- اغتيل الأشخاص المضيه في ملوكهم الاغرام وحرمهم في المحلات
مخصصة بذلك او فرض العامة الصرامة عليهم في سجونهم او في أي مديسة
مصريهه ويوقع عليها رئيس الوزراء ، وسعير الشخص المعقل بموجب
هذه العقرة موقعا قانونا.

٣- الأمر ببعض الأشخاص والأماكن اما كانت على ان يحدد في الأمر الشخص
والمكان انعمي معينه

٤- حظر الدخول في بعض الأماكن خطرا مطلقا او معينا بشرط او دائر.
٥- فرض قيود على حرية الأشخاص في الأصحاء وبغرضي الاحتياطات
والجهد مائنه اذا كان محض منها الاطال بالامن العام على انه لا يجوز
اصعمال السلاح الناري في ذلك الا بأمر من رئيس الوزراء ، على ان يكون
لهذا الأمر أمل ثابت في الكفاية.

٦- حل الجمعيات والموادي والمقالات اذا ثبت انها تمارس نشاطا من شأنه
الاطال بالامن العام او انها تعمل لمالح دولة اجنبية او تعتمد حايا عليها
و تقوم بمش روح التعرفه بين مقوف الشعب.

٧- اهلاء بعض الجهات او عزلها ومنع السفر منها واليه وذلك عند شمسوت
وباء عام او كارثة عامة ، عند قيام تمرد او عصيان مطيح او احتشال
فماهما.

٨- فرض قيود على السفر الى خارج البلاد او القدوم منها .
٩- انعقاد لأجيب عن البلاد ومنع دخولهم فيها متى كان دخولهم فيها يشكل

حصرا على الامن العام

سحب ماسد تأمين الدولة الداخلي والخارجي. وتمكينه من الدولة وبصره.
من العشرة الاصبه من العاده التاسعة المعطيه من قانون السلامه الوطني
سبطانه محاكم الحراء كامله، اي ان لها سلطه محكمه صائب او بمحكمه خبير

١٠- فرض الرقابه على الصحف والمجلات والكتب والشراب وكافه المحصرات
والرسوم ولرفوق الصوئنه والاسطرطه الصوئنه قبل نشرها واداعها وصيظها
ومصدرها ومع نشرها او اداعها واعلاي اماكن صعبها اذا كان بصوب
من شأنه اخلال بالامن العام او الآداب العامه او بث الرعب او روح التفرد
بين بعضين وبعض النظم الدستوريه والاعصاعه في البلاد. وبحور
كثرت بعض الصحف والمجلات لمدته مهينه او الغاء اصنافها.

١١- فرض الرقابه على الصحف الاصحته وعبرها مما ذكر في فقره السبعه
وصيظها ومع تداولها في البلاد اذا جوب سئلا مما اضر المده في العقده
المذكوره

٢- مراقبه الرسائل البريديه والمرفعه وكافه وسائل الاتصال بملكته
والاسلكيه وبغيتها وصيظها.

١٢- تنظيم وسائل النقل البريه والبحريه والمائيه ووضع اليد عليها وعلى
بعضاء الصناعه والبحاربه وعلى المباني والأراضي الزراعيه اذا حل وباء
عام ووقع كارهه عامه او اصبحت مصلحه الامن العام ديث بصره بعض
مخاطبها او مسيغلها بعضا عادلا.

١٤- فرض الرقابه على تداول المبلغ الضروريه وتحديد اسعارها والاسيلا
عنها اذا اصبحت المصلحه العامه ذلك بصره بعضا بعضا بعضا عادلا.

١٥- لأمر بتسجيل الأشخاص للعمل على دفع وباء عام او كارهه عامه مع
دفع أجور مناسبه لهم.

١٦- تحديد مواعيد فتح واغلاق المحال العامه والأمر باغلاق هذه المحال
كسها و بعضها كلما اصبحت مصلحه الامن العام ذلك.

١٧- سحب أختارات الأسلحه والذخائر والمواد المفروقه وبخارقه وفرض
بداير ضروريه على خازنها وأختارها اصاعها والاسير بها ولأمر
بصيظها وبسلطتها الى السلطات العامه واعلاي المحال المودعه فيها

كما وان لها سلطة محكمة احداث ما عداها من محاكم الجرائم التي تدخل في
 عمارة (محاكم الجرائم) ان كانت الجريمة المظلم بها الحدث من الجرائم التي
 تدخل في اختصاص محكمة امن الدولة بما حددته المادة التاسعة المعدلة ،
 كما ، محكمة امن الدولة القيام بجميع الاجراءات وفق اصول المحاكمات
 الجرائية ، عدا ما يتعارض واحكام قانون الملاحة الوطنية ، ولمحكمة امن
 الدولة النظر في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجرائية ، كما ولمحاكم
 امن الدولة ربط المتهمين بكفالات لحفظ السلام او اخذ التعهدات منهم بحسن
 السلوك ويجوز بقرار من رئيس الوزراء فرض اختصاص محكمة امن الدولة على
 بعض الجرائم التي ذكرها والوارد في المادة التاسعة المعدلة ، كما
 ويمكن بموجب ذلك عقد المحكمة في غير محل انعقادها العدائمي وذلك
 لضرورات الامن وغيرها . كما وانظر التعديل الوارد في القانون رقم (١٢١)
 لسنة ١٩٦٩ لرئيس الوزراء او من يحوله بقل الدعوى من محكمة امن الدولة
 الى دائرة اختصاص محكمة امن الدولة الاخرى .

١٨- فرض الحراسة على الشركات والمؤسسات وماهيل اداء الديون والالتزامات
 المسحقة والتي يستحق على ما يتولى عليه او على ما تفرض عليه
 الحراسة

١٩ - ١ - وضع الحجر على اموال مرتكبي الحيلة والتمسك والسرقة
 والاحتيال المسحقة من الحكومة ومن يعاونهم ما به كلفه كالتسليم في ارتكاب
 هذه الجرائم او يقدمون لهم مساكن او مولات يارون اليها او يستلمون فيها
 مع علمهم بامرهم وغايتهم

ب - لرئيس الوزراء مع الحراسة التي فرضت على الشركات والمؤسسات
 وكذلك رفع الحجر الذي يقع على اموال الاشخاص كافة سواء كان فرض
 الحراسة او وضع الحجر طبقا على نظام هذا القانون او لا ، ويكون
 كذلك الحاق اي امر صادر من الحاكم العسكري العام .

٢٠- وضع الحجر على اموال المتهمين بارتكاب جرائم الاختلاس او اتلاف او
 تهريب الاموال الخاصة بالدوائر الرسمية وشبه الرسمية او اية جريمة اخرى
 ضمن اموالها المسقولة وغير المسقولة .

٣- تعيين احكام محاكم امن الدولة :

من قرارات محكمة امن الدولة الصادرة بصورة وحيدة بتعيين
 بوجوب امام محكمة تعيين امر الدولة في الجرائم المعاقب عليها بالحبس
 او السجن المؤبد، وذلك باحالتها من نفس المحكمة المذكورة الى محكمة
 بتعيين من الدولة فور صدور الاحتكاك فيها وكذلك ومن حيث انتمى بوجوب
 فان يكن من المحكوم عليه والمدعى العام ضمن ضمن الاحكام لاشق وادنى
 يثبت بتعيينها طلاق مدة خمس يوما الى اثناء صدور الاحكام بالنسبة للمحكوم
 من تاريخ انبثاق بالنسبة للمدعى العام ضد نفس كبرى وجبانه بزوج
 بتعيينه بالحبس خمس مئة سنة في اثناء او عدم ذلك واحكامات محكمة
 بتعيين امن الدولة بتدقيق الاحكام والقرارات من نفس اصحاب وسلطات
 محكمة التمييز المذكورة هي فان اصل المتكلمات الخواشع فيما يتعلق
 بمراجعة طرق الطعن في الاحكام والقرارات . ونلاحظ ان المدعى العام قد
 هو الذي له حق الطعن، وبذلك لا يجوز سواب المدعى العام .
 بذلك والاحكام العسائية تصبح بتدويرها كما يرى للمصدر الوطني .
 فعلى محكمة امن الدولة ان تدرس قرارات محكمة القضاة العسائية .
 محكمة بتعيين امن الدولة للمصدر فيها حسب احكام المادة (٣٩) من الدستور .
 وقد اوصى القانون اصحاب محكمة امن الدولة بعدم توقيع المحكوم
 من نفس المحاكمات العرفية والمحكمة العسكرية لعلب الخاصة .
 لشدة . في حالة ما اذا كانت تلك الجهات لم تحصلت على موافقة
 حكمت عليهم من ضمن العقوبة المحكوم بها او عدم تحديد هذه العقوبة
 لقرار القابل للتعيين .

واجرا فان محاكم امن الدولة ومحكمة نصب امر الدولة لا يمكن
 تشكك والعمل بها الا اذا اعلنت من حيث حالة الظاهر .
 القانون (١)

(١) راجع قرار السيد رئيس الجمهورية (رئيس الوزراء) الصادر بصفحة
 سلامة الوطنية المصنوع في المباحث العرفية رقم (١٨١٢) تاريخ
 ١٩٦٩/١٢ والذي حدد فيه اصناف محاكم امن الدولة غير
 الواردة في قانون العقوبات . وعمره . حسب حد محاكم من الدولة
 مجموعة منه .

المحكمة للحراسة الخاصة المؤقتة

ومحاكم أخرى استثنائية وحاصه شكلت ومقرات مبنية لمحاكمه المتأمرين ضد الثورة

كان الاعضاء فيها من اعضاء مجلس قيادة الثورة او من المدنيين فقط
بما فيهم رئيس المحكمة . علما بان اختصاصها كان يقتصر بمحاكمه
استأمرين الذين يقرر مجلس قيادة الثورة اطلاقتهم اليها . ومكان انعقادها
في بغداد فقط . والاحكام التي تصدرها مائة لايجوز الطعن فيها ، الاحكام
الأعدام فيها كانت لا تنفذ الا بعد موافقة مجلس قيادة الثورة عليها .
وقد اشير الى ان تشكيل هذه المحكمة كان استثناء من قسوس اصول
لمحاكمات الحراسة. (١)

المحكمة الجرائيم الدائمة الخاصة بمنسوبي الأمن العامة

ومحكمة أخرى حاصه اشئت بقرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٧٥٢)
وتمؤرخ في ١٩٨٠/١١/٢٩ وذلك لمحاكمة الصراط والمفوضين وصراط صف
ومررت بمنسوبي الأمن العامة في الحرائم ذات الطابع الأمني ، والذي
صلهم على المحكمة المذكورة هو مدير الأمن العام .
وشكلت هذه المحكمة بأعضائها محكمة دائمة حاصه من صراط أمن لا نقل
رئيسه عن مقدم ويكون رئيسا لهذه المحكمة وعصويه صانطين من منسوبي
الأمن كذلك لا نقل رئيس كل واحد منهما عن يغيب يكون احدث من عمله
شهادة استثنائية في القانون .

اما الادعاء العام في هذه المحكمة فيكون لصراط أمن كذلك ، لا يغيب
رئيسه عن يغيب ويحول مدير الأمن العام صلاحية اصدار رئيس واعضاء

(١) راجع قرارات مجلس قيادة الثورة رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٠ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و
٩٦٨ و ٩٦٩ لسنة ١٩٢٩ .

المحكمة والمدعي العام.

أما الإجراء الذي تتبعه في هذه المحكمة فهي الإجراءات المبسطة
بموجب قانون أصول المحاكمات الجزائية وبموجب أن لا يتجاوز الحكم
والحكم بحرية مع أحكام هذا القرار الذي استتب به هذه المحكمة لا تتم
بمصاد

أما العقوبات التي يجوز لهذه المحكمة أن تحكم بها فهي العقوبات
التي لا تتجاوز العقوبة المقررة في قانون العقوبات والعقوبات التي لا تتجاوز
العقوبة المقررة على أن يلاحظ المحكمة القانون الصحيح عند هذا الحكم
في الجزاء.

أما القرارات التي تصدرها هذه المحكمة بالحبس أو الغرامات أو بغير
مصلحة فيها تكون قطعية إن صادفها مدعي العام عليها.

أما العقوبات الصادرة بالنسبة إليها لا تعتبر قطعية إلا إذا صدرت
بقرار ابتدائي وصادق عليها.

أما ما يتعلق بعقوبة الإعدام أن تصدرها المحكمة المذكورة فبموجب
نقد إلا بعد استكمال مرسوم جمهوري بالمصادقة عليها.

وبموجب الشكاوى في الجرائم المذكورة من قبل من يسمي الأمن بعدم
بذلك من أمام هذه المحكمة أن كتابة من المدعين أو من الموقوفين
بموجب من أن هؤلاء يحاكمون أمام المحاكم المختصة بهم كالمحكمة
لجرائم الجوارح أو المحاكم العسكرية الدائمة أو الخاصة أو به محكمة
خاصة أخرى مؤقتة أو دائمة.

(5)

محكمة الكمارك

هناك محكمة خاصة دائمة أخرى أنشأها المشرع العراقي بالقانون رقم
٢٢ لسنة ١٩٨٤ (قانون الكمارك) وذلك للتحقيق والمحاكمة في الجرائم
بكمركية ومنها جرائم التهريب والجرائم المتعلقة بتصاريح الدخول والامد
بكمركي ورسوم الجمركة والحوادث والسيارات وجرائم مختلفة أخرى بكمرك
بمن يسمون وهذه المحكمة والمصالح (المحكمة الكماركية) تشكلت من

١٠٠٠ د. أ. المارديني ، وزير اقتصاد ، في «أمر» لا تكتفى بمرجسته من
 نصيب الثلثي وعصومة موغنين اثنين من الكمارك علارين على شهادة جامعية
 اوسيه في القانون وعلى ان تطبيق المحكمة الكمركية قانون المرافعات
 المدنية وقانون اصول محاكمات الجزائية في كل مالم يرد به من في هذا
 القانون .

ومحتوى المحكمة الكمركية بجرائم التهريب وتحصيل الرسوم الكمركية
 وادرسوم والصلب والمكاتب الاخرى والمظر في الاعتراضات عيسى قرارات
 التحصيل والتفريم وفق احكام هذا القانون .

واحكام المحكمة الكمركية تضع للطعن منها امام الهيئة التمييزية
 التي يتكئها وزير المالية ساتفاق مع وزير العدل وتشمل اثنين من المدراء
 عمير في وزارة المالية يرأسهم قاض من محكمة التمييز وذلك خلال خمسة
 عشر يوما من تاريخ التعليل وبشروط ومجالات من عليها القانون في المادة
 (٢٥١) منه والهيئة التمييزية ان تحري النقطيات اللازمه وان تستكمل
 الادلة التي مرادها ضرورية ولها ان تصدر قرارها بتأييد الحكم المميز
 او بعبله ان تنسبه ويكون قرارها ملما .

وقد من هذا القانون على محذ مصد تحق بموجمها الدعواوي
 لكمركه او العقوبة الصادرهسها وهذه المدد مراوح بين عشر صواب لصراكم
 سهرب وثلاث صواب للجرائم الاخرى وعشر صواب لتنفيذ الاحكام الماصه
 سهرب وضمن صواب لتحصيل الغرامات والمصادرات المفرومه في الجرائم
 لاهري .

الاحكام تنفذ مباشرة في حالات معينة فيما لا يتعارض مع احكام
 قوانين الماء ٧ اما احكام وقرارات التحصيل والتفريم فانها لا تنفذ الا
 بعد اكتسبها درجة البتات وفقا للفوايين المتعلقة بتطبيق الاحكام
 القضائية ، مع تحفظات اوردتها القانون في ذلك .

وقد صمغ القانون المذكور بعض التدابير الاحتياطية كمنع البضائع
 او الاشياء المستعملة في الجريمة او وضع اليد على المستندات لوجم اموال
 المتهمين من التهريب المسقولة غير المسقولة ، وكذلك طلب
 صواب من اموال المكلفين ، ويضاف الى ذلك امكاسيه توقيف

الاشخاص يعرف من المتمتع العام او من بخوله او اطلاق السراج بالكفالة من
يعرف بوصفه وكذلك مع السفر لمن ذكرناهم او العاء فرار مع اسفر.
علما بان المصروع قد عدل بعض الاحكام الخاصة بالعقارة الكمرية والاهراءات
لمصلحة بشأن واسطة النقل التي استعملت في الميريه وكذلك مصدرة
للمتاع عند الامضاء.

وكذلك الطعن في القرار الصادر من القرارات والمصادرة المذكورة سابقا ويتم أمام المحكمة المركزية أو أمام الهيئة المهيمنة حسب اختصاصها وقد ورد كل هذه التعديلات في قانون التعديل الثاني لقانون الكمارك رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٥.

وهناك محاكم أخرى خاصة وبرت بقوانين أخرى خاصة لا محل للكلام عنها حسب سبق ان قدمنا شروح عنها من النواحي المصنعة (١) كالمحاكم العسكرية والخاصة او الدائمة ومحاكم الشرطة وغير ذلك

(2)

انواع المحاكم الاستئنافية في التشريع المصري

وبهذه المناسبة سيكلم بأخصار عن محكمين من المحاكم الاستثنائية
بمنازلهم في قصر العرشة الأولى " محكمة الوجد " المتزعة تعاون رقم (٩٥)

سنة ١٩٨٠ والنمطين بقانون حمايته العمم من العبث والتأنيده وهي محاكم من لدولة والمصرعة بقانون رقم (١٠٥) لسنة ١٩٨٠ وقبلاً بنى صديدين يتكبر هاتين النوعين من المحاكم وجهه الادعاء العام بينها واحصاها بالهويات التي تصدر عنها وقطعها اوعدم دفعه الاحكام بها .

١١- مع شرح قانون العقوبات العسكري (المبادئ العامة) طبقه لأويس
كاسون، شب ١٩٨٤. وشرح قانون اصول المحاكمات العسكرية رقم ٤٤ لسنة
١٩٤١ المعدل، الطبعة الأولى، حزيران ١٩٨٤. من اعداد انواء استعوفي
سند، مع فكري والمقدم المحامي السيد طاري هاشم حرب ورجع قانون
عقوبات العسكري رقم (١٢) لسنة ١٩٤٠ وتعديلاته وراجع قانون
مستعوفي انعامات للعسكريين رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٠. وقانون من قانون
مستعوفي القاموس للعسكريين رقم ١٧٨ لسنة ١٩٢٠.

تشكل هذه "المحكمة من خمسة اعضاء برئاسة احد نواب رئيس محكمة
البطش وصوبة ثلاثة من مستشاري محكمة البطش او محاكم الاستئناف وثلاثة
من الشخصيات العامة.

ويكون تشكيل المحكمة العليا للقيم وهي المحكمة الخاصة بالبطش في
الاحكام انتي تصدر من محكمة القيم من خمسة اعضاء يكون الرئيس فيها احد
نواب رئيس محكمة البطش يضاف الى ذلك اربعة من مستشاري محكمة البطش
او محاكم الاستئناف ويضم اليه كذلك اربعة من الشخصيات العامة.

وهذه المحاكم تشكل بقرار في اول كل عام قضائي من وزير العدل وذلك
بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية . والادعاء العام امام هذه
المحكمة يمثل المدعي العام الاضراكي او احد نوابه او احد مساعديه .
والاحكام تصدر في هذه المحكمة بالاغلبية المطلقة للاعضاء . ويكون
ضبار الاعضاء من الشخصيات العامة من بين المواطنين انعمهود لهم بالكفاءة
وحسن السمعة وان تكون اعمارهم اكثر من اربعين سنة ويشترط ان لا يكونوا
من السلطة التشريعية ومن ضمنهم لمدى خمس وهم غير قابلين لتعزير
بالسنة لعمليهم القضائي خلال مدة المدة . وان يؤثروا الممين بان يحكموا من
باس بالعدل ويضم ذلك امام رئيس المحكمة نفسها .

ووصف "محكمة القيم" بملامه القيم الاساسية للمجتمع والتي هي واجب
كل مواطن والمهروج على هذه القيم يعتبر عيبا بوجب المسؤولية لسياسيه
وفقا لاحكام هذا القانون .

ولمعمود بالقيم الاساسية في هذا القانون هي المبادئ المقررة في
ال دستور والقانون والتي من امدادها صاية حقوق الشعب وقيمه اخيهية
والمعومات الاساسية والاقتصادية والاجتماعية والاطلاقية وحماية الوحدة
لوطية والعلام الاجتماعي .

وقد مر القانون على جرائم يصال مرتكبها عن وقائع نصت عليها المادة
الثالثة من القانون ومنها وقائع حكمة قانون العقوبات او بقوانين خاصة
ذكرها الفقه الرابع من المادة المذكورة . والعقوبات في هذا القانون هي

لسمان من الموضح في المؤسسات التشريعية والمحامين الشخصية و . . ه
وعصوه الشركات العامة والهيئات والمنظمات والائتمادات والائتمادات
بأوعها والمؤسسات الخاصة بالصحافة وكذلك الحرامان من عصوه و . . ه
الأحزاب السياسية أو شغل الوظائف أو تربية النشء أو الأعمال التي تسيئ
تأثير في تكوين الرأي العام ونقل المحكوم عليه إلى وضعه أو غير
وقد حدثت حالة العود في هذه الجرائم بمصاحفه العقوبات. والمصنفين
والادعاء وتعيين المدعي العام الاشتراكي واختصاصه قد سبق بحثه في
موضوع الادعاء العام في الجزء الأول من هذا الكتاب

والاجراءات أمام محكمة القيم تنم وفي القواعد المرسومة في هذا
القانون ومع ما لا يتعارض معها من القواعد والإجراءات المقررة في قانون
المرافعات المدنية والجنائية وقانون الأشات وقانون الإجراءات الجنائية .
وتكون بهذه المحكمة الأعضاء التي منحها القانون لسلطات استقصائية .
على ما لا يحرر الادعاء بالحق المدني أمام هذه المحكمة .

وكما نكرما فإن أحكام هذه المحكمة لا تعتبر قطعية ويجوز الطعن فيها
من المحكوم عليه أو المدعي العام الاشتراكي أو بوابه . ويتم الطعن أمام
المحكمة العليا للقيم . ما عاده النظر في الدعوى وأحراء صبح ما يصاحبه
الدعوى من إجراءات كان على محكمة القيم أن تقوم بها أو أي أحراء أخرى .

وبنباره أخرى فإن المحكمة العليا للقيم ينظر وكأنها محكمة استئنافية
لها كل ما لمحكمة الموضوع من ملاحظات وأحراءات .

وللمحكمة العليا للقيم بعد نظرهما في الدعوى أن تؤيد الحكم أو تلغيه
أو تعمله سواء أمد المحكوم عليه أو لمصلحة إذا كان الطعن مقبدا من
المدعي العام الاشتراكي . والحكم لا يهتر من المحكمة العليا للقيم بتحديد
العقوبة أو إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء هيئة المحكمة .

وإذا كان الطعن قد قدم من المحكوم عليه فلا يجوز للمحكمة إلا أن تصدر
قرارها بتأييد الحكم أو تلغيه أو تعمله لمصلحة المحكوم عليه . ومفيس ذلك
لا يجوز تحديد التمييز المحكوم به أو إصدار الحكم بإلغاء قرار البراءة إذا
كان من طعن في الحكم هو المحكوم عليه فقط .

والحكم الصادر من المحكمة العليا للقيم يكون نهائيا ولا يمكن الطعن فيه الا بطريق اعاده النظر وهي حالات ثلاثة متتالية ودرت في موضوع اعادة المحاكمة في القانون العراقي.

ولا يترتب على الطعن في الحكم الصادر من محكمة التمييز اي ايقاف لتنفيذ الحكم ولكن يمكن للمحكمة ان تقرر ايقاف التنفيذ مؤقتا ان كان هناك ما يخشى منه من وقوع ضرر جسيم يصعب تعديله.

(٢)

محاكم امن الدولة

وبموجب قانون رقم (١٠٥) لسنة ١٩٨٠ فقد اشأ المشرع المصري محاكم امن الدولة وبين كنفه تشكيلها واصنافها والاحكام امامها ولانها والتحقق فيها والطعن في الاحكام.

ويتم اشاء محكمة امن دولة عليا او اكثر في كل محكمة من محاكم الاستئناف كما يتم اشاء محكمة امن دولة جزئية او اكثر في مفر كل محكمة جزئية.

وبشكل محكمة امن الدولة العليا من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف يرأسهم رئيس محكمة الاستئناف. ويجوز ان يحد الى عمره هذا بمحكمة عضوا من القواب المسلحة القضاء للقضاء العسكري برتبة عميد على الأقل ويمر قرار من رئيس الجمهورية بتعيينهما .

وتختص محكمة امن الدولة العليا بجنايات سر عليها في المادة الثالثة من القانون وجرائم اخرى تختص بجنايات الوحدة الوطنية او حماية الوطن والمواطن وجرائم تختص بشؤون النجوس والمصير الحري وتحديد الارباح والمباية العامة هي التي ترفع الدعوى الى هذه المحكمة مباشرة بمقتضى فيها على وجه السرعة .

اما محكمة امن الدولة الجزئية فتختص بغير الجرائم المتعلقة بغير المراسيم الضمنية بجرائم مضمة او قوانين عامة بذلك الجرائم او جرائم بها علاقة بتأخير وبيع الاملاك، والعلاقات بين المؤجر والمستأجر والعرض فهدب يجب ان يتم على وجه السرعة.

من اجراءات امام محاكم امر الدولة فانها الاجراءات المخصوصة فيها
 بعد ، بقانون وكذا الاجراءات والاحكام المعرودة بمقانون الاجراءات المدنية
 وبقانون ايداع بصل جانب واما في المحاكم فاما محكمة ايداع هي الممراد
 بحرثه وبقانون ايداع المدينه والحاربه.
 ولا يقل الادعاء المدني امام محاكم من الدولة ، عنما يراد حراة
 لاسهم ، وبمطابق تخصص بها النيابة العامة.

ن حكم محكمة امر الدولة الحرثيه يمكن الطعن فيها امام ايداع
 بمقتضى محكمة ، صحيح المصانف وكذلك بحر الطعن في احكام هذه ائذائه
 امام محكمة ليعض وكذلك يتم اعاده البحر في هذه الاحكام

اما الاحكام التي تصدر من محكمة امر الدولة العليا فانها تصدر بمقتضى
 ولا بحر طعن فيها الا بطريق النقض واحدة النظر. وكان نظام رقم ١٦٢
 سنة ١٩٥٨ قد نشأ حالة الطوارئ من المصانف لمقتضى عدد ١٠٠٠
 بحاله انما يصح ان لا يعلن الا بقرار من رئيس الجمهورية والذي لا يصح
 سب اعلان حالة الطوارئ ، والمنطقة التي يشغلها تلك الحالة ومبايع بدء
 مراتها وقد عدل هذا القانون بقوانين لاحقة في سنة ١٩٧٢ مرقم (٣٢)
 وفي سنة ١٩٨١ مرقم "١٦٤" وفي سنة ١٩٨٢ مرقم "٤٠" وبموجبهما حددت
 حرثه بمقتضى منح لرئيس الجمهورية بمقتضى الدستور المصانف بمحافظه على
 لاسهم وبقانون ما ذكرناه في موضوع محاكمة امر الترتيب " المصانف " في
 بقرار ويمكن الطعن في الاجراءات المصانف امام محكمة امر الدولة ثانيا
 وقد عطي لقانون لمحاكم من الدولة الحرثيه العداء ، والعليا الفصل في
 الحرثه ليس يقع في محله الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية او من
 يقوم مقامه وقد سبق لنا ان بينا الاجراءات والطعون التي يمكن بمقتضى
 في هذه النوع من المحاكم وامام الجهات المعنية به. وكذلك لمقتضى
 امشع الادعاء ، المدني ، الادعاء ، امام هذا النوع من المحاكم .

رأى - رجع القرار بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ورقم ١١٠ لسنة ١٩٦٤
 حالة الطوارئ وبعض التقارير العامة باسم الدولة في جمهورية مصر العربية
 المصانف

أنواع المحاكم الجرائمة العادية

جاء قانون أصول المحاكمات الجرائمة فأوجد ثلاثة أنواع من المحاكم الجرائمة وهي مايلي :-

١- محاكم الصلح: ومحكم بصيغ الجرائم عدا الجنايات التي هي من اختصاص محاكم الجنايات بصورة أصلية.

٢- محاكم الجنايات: ومحكم في الجنايات بصورة أصلية وفي الجرائم التي يبين عنها القانون وكذلك في الصلح والمخالفات المخالفة لغيرها خطأ من قبل حاكم التحقيق . ان رأيت ذلك.

٣- محكمة الاستئناف: ونطاقها الى هذه المحاكم محكمة الاستئناف عند نظرها لدعوى الجرائمة التي صدرت بها احكام وقرارات قابلة للمعيار وهي القضايا الاخرى التي يبين عليها القانون. وفيما يلي سنذكر من كل واحد من هذه المحاكم.

الملحق ٥٧٥ وما يليها من كتاب الدكتور أحمد محمد إبراهيم في قانون الجرائم الجنائية . وراجع حول موضوع الاحكام المادية وضرورة اصدارها بان يقبل النطق فيها في قاعدة (قضاء الدرجتين والاستئنافات على هذه القاعدة وضرورتها) ، ما ورد في كتاب الوجيز في اصول المحاكمات الجرائمة السورية للدكتور محمد الفاضل (من ٩٠-٩٤ و ٤٨٥-٤٨٦) الطبعة الثانية ، وراجع كذلك القرارات الصادر في حراسة الاموال والاضمان المتبرر يجوز عقابهم ، وحالات الاعتقال ، والنظم منها كما نص عليها المشرع المصري في القوانين التي سبق الاشارة اليها في اعلاه.

٢١) محكمة الصبح

٢١

محكمة الصبح (١): وهذه المحكمة ينظر بالنظر فيها كل مقرر (١) وتشكل في كل محكمة بداءة، ويكون قاضي البداءة نفسه قاضي صبح. لا غير لها قاض خاص بها. ويمكن أحداث أكثر من محكمة صبح واحدة في منطقة محكمة البداءة "م ٢١" من قانون التنظيم القضائي وهذه المحكمة تختص بالنظر في القضايا بموجب قانون اصول المحاكمات الجزائية ونقواعد المراجعة الاخرى، حيث ان لها حق الحكم في كل جريمة، مخافة كتاب او حصة، عدا القضايا فليس لها حق النظر فيها "م ١٢٨" من الاصول الجزائية، ولها ان تصدر القرارات بتعويضات الخصم بتوجيه وانعازة وكذلك الحكم بالعقوبات الفرعية والتزدد والتعويض والبشر ومن المعلوم ان قضايا الصبح وبعض المخالفات المهمة يجب ان يحسم فيها تحقيق وانها لا تقدم لمحكمة الصبح بصورة موحدة "المواد ١٦٧-١٨٢" من القانون، وقد نصر ان ينظر بمخالفات وبعض الصبح غير المهمة بصورة موحدة، "المواد ٢٠١ - ٢٠٤" من نفس القانون ونحور لمحكمة الصبح ان تفعل في حوزة مشروع في بعض القضايا.

(٢)

مجلس القضاء

محكمة الاستئناف: هي محكمة من الدرجة الثانية وهي محكمة الصبح
تسبب فيها اذ هو

(١) مع العلم ان المحكمة هي التي تملك سلطة البداءة الدورية، مع
سلطة قاض صبح للعدد من الجهات كسلطة مقرر او محاميل و...
ومن جهة اخرى...
الى بعضها في مودم الحرة الاول من هذا الكتاب
(٢) ومع هذا...
لأداء عند الجهات مودم، مع قانون المحاكمات الجزائية الكونسي.

١٠ نصت المادة ١٦٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية، على ما يلي:

١- يجب كثرته على نوع المخالفة الجزائية وخصائصها،

٢- هي مبالغ من مبالغ قصداً، وقد في قانون المصنف انقضت المادة ١٦٧ و١٦٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية، او اكثر في كل محادثة،

٣- رئيس محكمة الاستئناف او من يوازيه، وقد يصفى هذه المصنفات من قبله،

٤- من بعضه رئيس محكمة الاستئناف ان اراد يقرر مقرر هذه المحكمة بصفته في حد المقرر الاستئنافي، وبمقتضاها، وقد في القانون بعض من هذه المحكمة ابتداءه ان يكون عضواً في محكمة لجانها

٥- 'محكمة الجزائية العادية والاستئنافية' من هذه في قانون

من المقرر المحكمة بصفته الهارم من حد قرار من قبله، وهو رقم ٩٨٠ لسنة ١٩٨١.

وقد نصت المواد ١٦٧- ١٦٩ من القانون الجزائية لمحكمة لجانها

١- يصدر في حكم منحه القانون، فلها ان تحكم في المصنفات الاصلية،

٢- وانس من من خصائصها، كما في هذا الحكم في قضايا الصح وخصائصها،

٣- ومنه بانه عقوبة منحه القانون، وعلى ذلك فان لمحكمة لجانها ان

يصدر ان حكم وبانه عقوبة يكون عند ما قانون العقوبات، او اي قانون

عقوبة اخر، وبذلك فاعلمنا هذه المحكمة ان يصدر عقوبة الاعدام او السجن

بمؤبد او المؤقت، السجن المؤبد او السنت والوسط وكذلك العرامة وباني

منه بحدسه، وكذلك فلهذه المحكمة ان تصدر عقوبة على العقوبات الاصلية

اندر ذكرها، العقوبات، 'عقوبة، ويقصد بالعقوبة، العقوبات البديعية

والسكنية، وبما في الجزائية المصنوع عليها في قانون العقوبات "٢٢٤

بماده ٢٢٤هـ" من القانون الجزائية كالحرمات من الحقوق والمصروفات،

ومر فيه شرطه، وبما في الرساء المصنعة بالجرم، وكذلك الحكم

بالسجن او الغرامة او السجن في موضوع الدعوى المدنية التابعة للدعوى

جزائية، وبما في الحكم بغير الاصل حسب احكام القانون، ومحكمة

لجانها صلاحية محكمة بغير بموجب المادتين "٢٦٤ و ٢٦٥" من القانون

جزائية، وكذلك اناح القانون لها الموافقة على عرض العقوبة انقضت،

وكذلك إعطاء ذلك الحق أي سرعة بعد قرار وقف الإضراب بوقت مبكر .
منهم وأطراف منبته ١٢٩٢ من مصر . لم يشأ^١

محكمة للخصومات في القانون المصري

رول

وتشكر محكمة الخصومات بموقف قانون الإضراب انصافه بمصري من
سلطة مستشارين في كل محكمة من محتاج اوسساف وبمصر مجلس كبير
من محكمة واحدة للخصومات وبغير بضعف العامة بمحكمة بضعف
عن صب الرئيس من يعهد اليه بعموم هذه المحكمة . و . حفظ في كل
جهة بها محكمة ابتدائية . وبمصر و للصورة ان بعد هذه المحكمة في
ممكن امر بغير من وزير العدل بعد طلب رئيس اوسساف . بضعف
محكمة الخصومات كل شهر ، إلا اذا صدر قرار من وزير العدل بغير
ومصدر حصول بضعفها اليه . فيها بضعف بضعف . بضعف
بها . كل الخصومات البعثة بالوصول وبخاص الدعوة الى هذه المحكمة من
مستشار الإضراب . وقد اشترى قانون الإضراب انصافه بمصري كسيف . بضعف
محكمة خصومات من مستشار فرد . من رؤساء الدوائر يكون من جهة بضعف
بعض الخصومات الواجبة على سبل الخصم بغير القسوس . بضعف
بغيره بضعف الإضراب البعثة او الشخص بضعف بضعف بضعف . وان رول
١ . بضعف الدعوة بضعف الخصومات بضعف ان بضعفها من محكمة

(١) . راجع رول بضعف ص (٤٦٠-٤٦٩) من مؤلفه (مبادئ الإضراب بضعف
في قانون المصري) ، والمواد ٢٢٦-٢٧٢ من قانون الإضراب بضعف
بمصري والدكتور بضعف صالي انصافه في بضعف عن أحكام بضعف في
مؤلفه قانون الإضراب بضعف . وراجع بضعف كسيف بضعف بضعف
بضعف في قانون أصول المحاكمات الإضراب للأستاذ عبد الأمير بضعف
بضعف بضعف ، مطبعة المعارف ، ١٩٢٤ الجزء الثاني بضعف (١٩-٢٢)
بضعف . وراجع قرار مطر بضعف بضعف رول (١٢٢٠) بضعف ١٩٨٤ بضعف
بغيره الإضراب في بضعف بضعف وبغير بضعف .

و . راجع في القانون السوداني ، كتاب الدكتور بضعف بضعف بضعف ، بضعف
الإضراب بضعف السوداني بضعف ١٩٢٦ . القاهرة

سبب المسئلة من ميزته متميزا ، وكذلك في عبء - بحسب - دعوى
 يني في نسب من اختصاصه ، او اعراضه بخاصات اخرى لا يحق له تسير
 فيها . نظام المستشار الفرد ينبغي ان لا يحكمه نظامي سريته في سبب
 تخول العقوبة شديدة فيها ، وفقدان المداولة بين اعضاء محكمة بجديات قد
 يؤثر على صحة الحكم ومبادئ العقوبة للوقاية الصادرة من المدعى ، وكثير
 من ذلك فالدعوى في هذه القضايا تنظر على درجة واحدة ولا مجال لتفريق
 فيها ، لأن مدافعة المستشار الفرد في صوب اهتمامه ، أن كان مستندة
 خاطئ ومتعجلا (١) وكان في قانون اصول المحاكمات البراشيد المعد في "
 المصري " ، ما يشبه نظام المستشار الفرد ، أو ما سميته بالمحكمة الكبرى
 المشكلة من حكم واحد ، إذ قد نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١١٢ من
 القانون امرة ثمة المدونة على " ان للملك - ان يسمح اي حكم من حكم
 الدرجة الأولى ، أما في قسمة مفسدة او انواع مفسدة من العصب ، وبصفة
 عامة ، من اصدار اي حكم بحرية القانون خلاف الحكم بالاعدام " .

ان في هذه الفقرة من المادة ١١٢ من القانون الجزائية المفسر بعبارة
 بصفة مبسطة ، المحاكم الكبرى في ذلك القانون ، وان كانت بخاصة في عزم
 حوز فرض عقوبة الاعدام فقط ، صحت لا يجوز لحاكم الدرجة الأولى ان يصدر
 حكما بهذا النوع من العقوبة وهي كعلاصة نظام المستشار الفرد في القانون
 المصري ، ويؤدي له الحق باصدار القرارات في القضايا المعروضة عنه ،
 وبالعقد المعنى للعقوبة التي احازها انقامون له ولما كانت الجزاءات ، يني
 هي من اقسام المحاكم المصنفة بسلطتهم قانونا عقوبة سريته في حدها
 الا يني على الاعمال الضامة او الحصص لمدة سبع سنين ، وأن يفسر هذه
 الجزاءات يجوز لحاكم الدرجة الأولى ان يخطرها بصفة عامة ، او
 بأنواع معينة من العقوبة حسب الفقرة (٢ من المادة ١١٢) المذكورة .

لذا فقد كان بالإمكان تشكيل مائته نظام المستشار الفرد وذلك ان
 حضرت الارادة الملكية بأشاء هذا النوع من المحاكم في ذلك الوقت ، وصور
 بعوضها احد حكام الدرجة الأولى ان يحكم بما احازته الفقرة الأخيرة من

(١) - راجع رؤوف عسك من ٤٦٨ المصدر المشار اليه سابقا .

١٢١٥ - الأصول الخمسة للعقوبات . كذا في كتابي أساس هذا الرأي سكر .
 ومنها من يحدد أن أحكام حكام الحراء من الدرجة الأولى والثانية ككتاب
 سكر في ذلك أمام المحكمة الكبرى حالة أن نظام المستشار الفردي في
 قانون مصري ، وكذلك أحكام المحاكم الكبرى الأصلية في الأصول الجرائمية
 بعد (١) . كتاب من قبلة للاستئناف ، بل يجب تقديمها إلى محكمة
 التمييز بلتصده . كما هو حكم المادة (٢٢٠١) المتعلقة من الأصول الجرائمية
 النص في هذا يعتبر صواب للأفراد ، بكلل النص الذي استندت به أحكام
 المستشار الفردي في النظام المصري (٢) . وعلى كل حال فلم تستعمل هذه
 الصلاحية ولم تصدر أية إرادة ملكية أو مرسوم جمهوري يمنح هذه السلطة
 لحاكم منفرد حتى تاريخ إلغاء قانون أصول المحاكمات الجرائمية البغدادي .

القانون التركي

٢٢٢

وفي تركيا تشكل محكمة الصايات من خمسة ، بمعد الأولى منهما
 كمحكمة أصلية بنائفة من ثلاثة حكام للمظر في الجرائم التي لا تنمور
 عقوبتها الخمس سنوات ، وإذا كانت الجريمة يستلزم عقوبة أشد من ذلك
 بضاف إليها حاكمان آخران ، حيث تشكل الهيئة الثانية الثانية كمحكمة
 صايات أيضا ويسمى بمعد محكمة الحراء الثقيل .

القانون الإنجليزي

وأما في بريطانيا فإن جرائم الصايات يفعل فيها من قبل المحاكم

(١) راجع المادة ٢/٢٦٦ المتعلقة من قانون الإجراءات الجاهلية المصري .
 وراجع كذلك مخرج قانون أصول المحاكمات الجرائمية البغدادي وتسمياتها
 ونبوله للمرحوم الأستاذ عبد الرحمن خضر ، الجزء الأول ، الطبعة الرابعة ،
 ١٩٤٥ . الصفحات من (٦٤-٦٢) .

(٢) راجع رؤوف عبيد من (٤٦٦-٤٦٩) والمواد (٢٢٦-٢٢٢) من قانون
 الإجراءات الجاهلية المصري المعدل . ومؤلف الدكتور محمد عادل الموصلاوي
 في قانون الإجراءات الجاهلية المصري مطلقا عليه بأحكام النقض .

الإتهام، أو اعاد مطبق التفرقات في جرائم الصيد العظمى، وبمقتضى محكمة الجنايات في مخططاتها من قاض مفرد برئاسة المظفين وبخبرهم.

القانون السوري

أما القانون السوري فقد أجاز لمحكمة الجنايات أن تنظر في الجرائم التي هي من نوع الضايه وكذلك الجرائم التي هي من نوع الضايه المتلازمه مع الضايه المحالة عليها بموجب قرار اتهام من قاضي الاحاله (الماده ١٧٢ من قانون اصول المحاكمات الجزائية السوري).

وتتشكل هذه المحكمة من رئيس وعضوين وتتعدد بحضور النائب العام أو ممثله والكاتب، ولا يسمطر المظفون على محاكم الجنايات السورية كما هو الحال في التشريع الفرنسي . والذي يعتبر الاصل الذي اعتمد منه القانون السوري.

القانون الفرنسي

القانون الفرنسي يشكل محكمة الجنايات من عضوين بصلةطان ولا بمنزلة كما يقول عن ذلك ربييه غارو، أي من هيئة مظفين أو ما يسمون بهيئة العدول ومن قضاة احترام أو ما يسمون بالحكام، والمظفون يطمون في كل صدد على حدة ، والقضاة يتدخلون كل مدة الحوره الانتخابية ، والقرار الذي يصدر هو نتيجة العمل المشترك بين المظفين والقضاة . ومحكمة الجنايات الفرنسية ليست بالمحكمة الدائمة كما هو الحال في الجنايات في العراق، وإنما تتعدد بصوره مؤقتة وهي ادوار محدوده وتنظر في القضايا الموحوده في ندها، وعدد القضايا وأهميتها هو الذي يحدد مدة الانعقاد. ومحكمة الجنايات الفرنسية محكمة مشكلة من رئيس وقاضيين مساعدين ، وتسعه مظفين وممثل للدعاء العام وكاتب.

القانون الجزائري

وكان في عهد الاستعمار الفرنسي قد طبق في الجزائر في سنة ١٩١٢ نظام يرمي إلى انجاد محاكم جنايات تؤلف من قضاة وموظفين يستعملون

وستانولون ويقررون معا بدلا من ان يكونوا معطلين في مداولاتهم وفرازانهم كما هو حال محاكم الحسابات الفرنسية والبريطانية . علما بان المطلق قد اطلقت هذه التسمية عليهم ، لانهم يطلقون النعمن القانونية بمراعاة راحة ضميرهم وقناعهم براءة واخلاص . وفي الشريعة الاسلامية فان قضاء الحوائج بجلوس للنظر فيها يمكن متعدد كما هو الحال في النظام الانكليزي الذي اسرى اليد سابقا (١) اما في الوقت الحاضر ، فان محكمة الحسابات في الحرائر تتألف من قاض - من بين اعضاء المجلس القضائي - رئيسا وقاضين مساعدين واربعه محلفين (قانون الإجراءات الحرائرية - الحرائري - رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٦ ، المادة ٢٥٨ مبد).

(٢)

محكمة التمييز مأهله

جاءت المواد ١٣ - ١٥ من قانون التنظيم القضائي فصيحت كيف تتألف محكمة التمييز وعند اعضائها وظيفتها . فقالت بان محكمة التمييز هي الهيئة القضائية العليا لصنع محاكم الحراء ومحكمة التمييز تتفقد بصورة دائمة في بغداد ، وتتألف من رئيس وحملة نواب ومن عند كاف من القضاة يجب الا يقل عددهم عن ثلاثين . ويكون مقرها في بغداد ، وتتفقد هذه المحكمة على شكل هيئات في القضاة الحرائرية وما لها من علاقه بذلك ، وهي كما يلي:

١- الهيئة العامة - وتتألف من رئيس محكمة التمييز او احد اقدم نوابه واعضاؤهم النواب وقضاة محكمة التمييز للنظر في امور كثيرة منها ، ما يحال عليها من احدى الهيئات اذا رأت العدول عن مدا قررها

(١) راجع في النظام الفرنسي مؤلف رينه وبير عارو ، محمد فائر الخوري الصفحات (٢٢٨-٢٩١) منه وفي النظام القضائي في بريطانيا راجع احمد صفوت في مؤلفه (النظام القضائي في انكلترا) . وراجع في القضاء الاسلامي مؤلف الأستاذ ضياء شيت خطاب ، في القضاء طبعة ١٩٨٤ ، قسم المحسوب والدراسات القانونية في معهد البحوث والدراسات العربية ، ص ٨٢ وما بعدها والمصادر .

احكام صانعة وما يحكم بالاحكام الصادرة في القضايا البر صدر بها حكم بالاعدام . وكذلك البت في النزاع الحاصل حول مغامر الاحكام والقرارات الصادرة من محكمة التمييز .

٢- الهيئة الموسعة - وتنفذ برئاسة رئيس محكمة التمييز او احد نوابه عند غيابه او وجود مانع قانوني من اشتراكه ، وعضوية ما لا تقل عن عشرة من اعضاء محكمة التمييز . وذلك للنظر في :
أ- النزاع الحاصل حول تنفيذ حكم محكمة التمييز بدرجة التناقصين صادرين في موضوع واحد اذا كان بين الخصوم أنفسهم او كان احدهم طرف في مدين الحكمين . وترجع احد الحكمين ويقرر سعيه . دون الحكم الاخر ، ورئيس محكمة التمييز وفق تنفيذ الحكمين المتنافسين لحين صدور القرار التمييزي . (٤)

ب - النزاع الحاصل حول تعيين الاختصاص في نظر الدعوى الذي يقع بين محكمين .

ج - ما يصنفه عليها الرئيس للبت فيه من احكام وقرارات تقع ضمن اختصاص المحكمة وفقا للقانون الذي صدرت بموجبه تلك الاحكام والقرارات .

٢- الهيئة الجزائية - وتختص بالنظر في الاحكام والقرارات الصادرة في الدناوي الجزائية وفقا لاحكام القانون ، وتنفذ برئاسة نائب الرئيس او من تصاره هيئة الرئاسة وعضوية اثنين من قضاة المحكمة على الاقل وسجور تعدد هذه الهيئة بقرار من هيئة الرئاسة . وهيئة الرئاسة تؤلف من رئيس محكمة التمييز ونوابه ، وفي حالة غياب احدهم يحل محله الاقدم من قضاة المحكمة .

ان محكمة التمييز في التشريعات الجزائية الاخرى كالقانون الفرنسي والمصري لا تعتبر درجة من درجة المحاكم ، وانما هي هيئة ويراد منها تمييز عمل المحاكم وتحقيق القرارات من حيث القانون ولا تكتسب هذه المحكمة صفة محكمة موضوع خصوصا وان الذي يثار امام هذه المحكمة ليس

١٤ راجع شرح الدكتور حامى النمرادي لقانون اصول الجزائية طبعة ١٩٢٦ ، حول طبيعة محكمة التمييز وانواع التمييز وحالاته ، ص ٥٢٢ وما يليها .

الوقائع التي نظرت فيها محاكم الجراء . وإنما هو صحة الإجراءات المنصدة والحكم ومقدار مطابقتها للقانون ، الذي يعرض على محكمة التمييز ، ولو أن المادة (٤٢٨) من قانون الإجراءات الجنائية المصري قد أجاز لمحكمة النقض أن تحكم في الموضوع ، إذا طعن مرة ثانية أمامها في الحكم الصادر من محكمة الموضوع المحالة الدعوى إليها . وقريب من ذلك ما يتعلق بمحكمة التمييز في العراق حيث أن الهيئة العامة لمحكمة التمييز حق الجمع بين سلطتي النقض والإبرام ، وحق الحكم . وقد ورد ذلك بنص صريح في الفقرة (ب) من المادة (٢٦٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ، حيث ذكر فيها (.. إذا تراءى لها "هيئة الجراء" لزوم إصدار قرار بإدانة المتهم الذي برأته المحكمة أو زيادة العقوبة التي فرضتها عليه ، فتحيل الدعوى على الهيئة العامة لمحكمة التمييز ، ولهذه الهيئة إصدار القرار بإدانة المتهم وبالعقوبة التي تفرضها أو تصديق من محكمة الموضوع ، وهذه سجية يتفوق فيها القانون العراقي على القوانين الأخرى . علما بأن البعض من كتب الإجراءات يقول ، أن جواز الجمع بين السلطتين المذكورتين قد يعتبر خروجاً على المبادئ التي يعتبر خروجاً على المبادئ التي تنادي بضرورة (١) الفصل بين محكمة الموضوع وهي درجة من درجات المحاكم يعرض أمامها الموضوع كاملاً . وبين التمييز الذي يمار إليه بطريقة دراسة الإضارة فقط ، والملاحق المقدمة ، ولا يجوز حضور أحد أمامها ، وإن كانت الشكوة (ب) من المادة (٢٥٨) من القانون قد أجازت لهذه المحكمة إحصار المتهم أو المشتكي أو باقي أعضاء الدعوى العامة والمحتية للاستماع إليهم . والتمييز في العراق :

١٥- راجع فيما يتعلق بوظيفة محكمة النقض (محكمة التمييز) في النظام القضائي المصري ، علي زكي العرابي (بأشاً) . الباب الثالث من الجزء الثاني من كتابه المبادئ الأساسية للتحقيقات والإجراءات الجنائية طبعة ١٩٣٩ . القاهرة المطبوعات (٢٦٣-٢٢٩) منه . حيث ذكر بتفصيل واف الفرض من وجود محكمة النقض ، والنظام الأنجلويزي لهذه المحكمة ، وعدد المستشارين فيها وموقف النيابة العامة أمامها .